التربية والتنمية المستدامة[1]*

عبد الرحيم الحسناوي

مقدمة

مما لا شك فيه، أن قضية التنمية من أهم القضايا في العصر الحالي وخاصة في بلادنا التي تصنف ضمن الدول النامية. والمقصود بالتنمية ليست تنمية رؤوس الأموال والإنتاج فقط ولكن الأهم هو تنمية العقول أولاً، فهي السبيل الأفضل للتغلب على حالة الضعف والتبعية التي تعيشها معظم البلدان العربية. فالتجربة التي مرت بها هذه البلدان، ومحاولات التنمية من الجوانب الاقتصادية فقط لم تصل إلى الهدف المنشود نظراً لإهمالها النواحي الاجتماعية والثقافية فارتفاع المستوى الفكري العام لأبناء الأمة هو معيار لتقدم هذه الأمة العلمي والحضاري وهذا ما يلاحظ في المجتمعات الإنسانية عموماً فالنوعية للقوى البشرية ومدى استجابتها للتقدم هي التي تحدد درجة التقدم أو التخلف في الأمم. ومما يلاحظ أن العلاقة بين التربية والتنمية علاقة كبيرة جداً، فهي تعود إلى قناعة الكثير من الاقتصاديين في هذا العالم المعاصر، بأن قضية التعليم أصبحت حتمية تفرضها التنمية فالتعليم هو الركيزة الأساسية في البناء الحضاري للأمم فكلما ارتفع

مما لا شك فيه، أن قضية التنمية من أهم القضايا في العصر الحالي وخاصة في بلادنا التي تصنف ضمن الدول النامية. والمقصود بالتنمية ليست تنمية رؤوس الأموال والإنتاج فقط ولكن الأهم هو تنمية العقول أولاً، فهي السبيل الأفضل للتغلب على حالة الضعف والتبعية التي تعيشها معظم البلدان العربية.

المستوى الفكري العام لأبناء الأمة ازدادت درجة حضارتهم وتقدمهم العلمي؛ أي أنه كلما كان النظام التعليمي أكثر كفاءة وجودة كلما ارتفعت درجة التقدم الحضاري. فبالرغم وجود الكثير من الأسباب لحدوث التنمية مثل البيئة والاقتصاد والصحة وغيرها، إلا أن التعليم هو الأهم حيث أنه الأقدر على إعداد القوى البشرية التي تستطيع الاستجابة للتنمية. وهكذا فإننا نجد أن خير دليل على ارتباط التعليم بالتنمية هو ما تشهده بعض الدول المتقدمة من تطورات لافتة للانتباه؛ فقد استطاعت هذه الدول وعن طريق اتخذها التربية أداة لإحداث التنمية مثل اليابان وألمانيا اللتان خرجتا من الحرب العالمية الثانية بهزيمة قاسية، ولكنها استطاعت وعن طريق التعليم الوصول إلى أعلى درجات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي.

ضمن هذا الفهم الأولي فإن هذه الورقة تحاول إثارة إشكالية تتعلق بالجوانب التنموية وعلاقتها بالجوانب التربوية والتعليمية في المجتمع وما تحدثه من تطورات نوعية وكمية عبر الفترات الزمنية في جوانب متعددة، وما تواجهه من تحديات ومعوقات تحد من التنمية البشرية في هذا البلد أو ذاك. ولاحتواء أطراف هذا العمل داخل بناء نسقي محكم، فقد عملنا على تقسيمه إلى العناصر التالية:

1 - مفاهيم ومصطلحات

قبل الحديث عن علاقة التربية بالتنمية لابد من تحديد تعريف للتنمية، فكلمة التنمية من الناحية اللغوية تعني التطور في مراحل متتالية ولا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه للتنمية، ويرى بعض الباحثين بأن التنمية هي الجهد المنظم لتنمية موارد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقصد القضاء على التخلف واللحاق بركب التقدم الحضاري، وتوفير الحياة الكريمة لكل فرد من أفرد المجتمع[1] ويعرفها بعضهم بأنها عملية شاملة تهدف إلى إحداث زيادة قدرت المجتمع الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية الإبداعية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتياً للتخلص من التبعية وما يترتب عليها[2] كما تعرف التنمية كذلك «بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن –سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعا،[3] ويشير تقرير التنمية البشرية الأول الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 إلى التنمية البشرية على أنها عملية لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس وهي ثلاثة خيارات رئيسية : أولا، تحقيق حياة صحية أطول. ثانيا، اكتساب تعليم أفضل. ثالثا، الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم.[4]

بالرغم من تعدد التعريفات حول التنمية، فإن هناك بعض الجوانب المشتركة

في هذه التعاريف والمفاهيم المستخدمة؛ حيث أنها تتفق في الإشارة إلى بعض الظواهر الخاصة بالتغير الثقافي ونمو الدينامية الاجتماعية[5]. وأهم المبادئ والخصائص التي تقوم عليها التنمية هي:

- إن التنمية عملية شاملة لجميع جوانب الحياة، وهي أيضا عملية داخلية ذاتية؛
- هناك العديد من المقومات للتنمية مثل الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال؛
- التنمية عملية تغيير شاملة ومستمرة؛
- تتطلب عملية التنمية أن يشترك فيها كل من المواطن والدولة؛
- إن الهدف من التنمية هو على التخلف والتبعية والتأكيد على الاعتماد على الذات؛
- تهدف التنمية إلى توفير حياة كريمة لكل أفراد الشعب؛
- التنمية وعي ثقافي واجتماعي بالدرجة الأولى وشعور وإحساس بالمواطنة والمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع بالدرجة الأولى. كما أن التنمية ليست قضية علم فحسب، لكنها قضية علم وخيار أيديولوجي أو عقائدي وقيمي وأخلاقي ولا يتحقق ذلك إلا من خلال البعد التربوي.

أما التربية فهي تعني لغة النمو والزيادة والارتقاء فيقال ربا أي زاد، والتربية ما هي إلا تنمية في الإنسان الذي يربى، وتعرف التربية بأنها الإصلاح للجسم والعقل والروح وهي تعني توفير الأسباب للحصول على المعرفة وهي الوسيلة التي يستطيع الإنسان بها أن يعيش حياة أفضل، ولا تقتصر التربية على فترة زمنية معينة بل تبدأ مع الإنسان حتى قبل الولادة وبعد الموت أي أنها الحياة نفسها كما عبر عنها جون ديوي وليست الإعداد للحياة وتعني بالمعنى العام عمليات النمو التي يمر بها الفرد من أجل تشكيل شخصيته وبناء حياته بناءاً متكاملاً من جميع جوانب الحياة وإعداده للقيام بدور اجتماعي إيجابي ومتفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه[6].

2 - العلاقة بين التربية والتنمية

أما العلاقة بين التنمية والتربية فهي علاقة تاريخية حيث بدأ الاهتمام يتزايد بمشكلة التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب التغيرات التي واجهتها أوربا بعد أن دمرتها الحرب وهي نفس المشكلة التي واجهت الدول التي استقلت ونفضت عنها غبار الاستعمار فأصبحت الكثير من هذه البلدان تبحث عن الأساليب المناسبة لرفع مستوى المعيشة والقضاء على مظاهر التخلف وأصبحت هذه القضية هي القضية الأولى التي تواجه سياسات الحكومات، والتي تعتبر القدرة على إيجاد الحلول لها معياراً للحكم على مدى نجاح هذه الحكومات [7].

تحتاج التنمية الشاملة إلى العديد من المقومات البشرية وغير البشرية إلا أنه يكاد

يجمع المهتمون بقضية التنمية على أن العنصر البشري هو أهم هذه المقومات حيث يعد العنصر البشري العنصر الأساسي والركيزة التي تقوم عليها التنمية في أي بلد، ولا سبيل إلى بناء هذا الإنسان إلا عن طريق التربية التي تقوم على تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها كما تعمل التربية على إيجاد أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية كما تعيد التربية بناء الآراء والمعتقدات لتواكب التغيرات الاجتماعية الناشئة عن عملية التنمية ومن هنا يتضح أن الإنسان هو أساس التنمية وأدائها وهو أيضاً غايتها وهو في الوقت نفسه محور العملية التربوية[8] ولعل أهم خاصية من خصائص التنمية، هي تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك بتزويدها بالمعارف والمعارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف والتهيئة للتعايش مع العصر التقني، والتوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة وكذلك تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير ونبذ الإتكالية والنزعة الاستهلاكية وهي من أهم أهداف التربية [9] ومن هنا نجد أنه يمكن للتربية أن تقوم بدور بارز في تحقيق التنمية من خلال ما يلي:

- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة ووسائل الاتصال الجماهيري على مختلف أنواعا.

- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب مع طموحات المجتمع التنموية وذلك عن طريق العوامل البيئية والاجتماعية إلى جانب دور التعليم النظامي وغير النظامي.

- تأهيل القوى البشرية وتزويدها بالمهارات والمعارف والقيم اللازمة للعمل المستهدف

ولا شك أن الذي زاد من علاقة التربية بالتنمية وخاصة في منتصف القرن العشرين هو الاقتصاد كمحور مهم حيث ظهرت بعض النظريات المهمة مثل نظرية رأس المال البشري والتي تعتبر بمثابة الإطار النظري المسئول عن التبني الكامل للعلاقة الجدلية بين التعليم وسياسات التنمية، وهو الإطار الذي أصبح التعليم بمقتضاه الحاسم الأول في النمو الاقتصادي للدول. ومع ظهور هذه النظرية زاد الاقتناع بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية في العملية التنموية واعتبارها رأس مال مستثمرة، ولعل الدور الأكبر لانتشار هذه النظرية يعود إلى وكالات التنمية الدولية مثل البنك الدولي واليونسكو وغيرها وهذه النظرية أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم عالمياً وربطت التعليم بقضية الإنتاج فتضخمت الاستثمارات في

قطاع التعليم وأجريت البحوث والدراسات حول إسهام التعليم في النواحي الاقتصادية وغيرها من نواحي التنمية الأخرى[10].

وأخيراً يمكننا القول بأن دور التنمية يتمثل في بناء قاعدة واسعة متعلمة تستطيع التعامل مع معطيات التنمية وتتكيف مع متطلباتها فتساهم فيها وتستفيد منها إضافة إلى إيجاد القوى العاملة المتخصصة بمختلف أنواعها ومستوياتها وتوقع لكافة الاحتياجات والتعرف على ما يطرأ عليها من تغيرات وتطوير الأنظمة التربوية والمناهج الدراسية والوسائل والطرق الإدارية بما يتمشى مع المتغيرات والمتطلبات المتجددة[11] ومن هنا يتضح أن للتربية دور فعال في التنمية شريطة توفر ظروف ملائمة لعمل مخرجات التربية وتنظيمات اجتماعية وإدارية وإنتاجية أكثر ملائمة[12]، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن التربية إذا أحسن استخدامها وتوجيهها تساهم في تحقيق التنمية وتحافظ على استمراريتها . ولكون التربية هي أداة التنمية، فإن التربية لتحقق دورها يجب أن تستند إلى «فلسفة مجتمعية للتنمية» تنبثق منها بدورها فلسفة خاصة للتربية المحققة للتنمية المستهدفة وهي التنمية الشاملة المتوازنة، ومن هذه الفلسفة التربوية يتم اشتقاق السياسات التربوية والاستراتيجيات التربوية وخطط العمل التنفيذية.

3 - دور التربية في تحقيق التنمية الشاملة

من المسلمات أن التربية الناجحة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة، وأن التنمية الشاملة تساهم في نجاح التربية في نفس الوقت. وتعتبر التربية وخاصة الجانب الرسمي منها (التعليم النظامي) المسؤول الأول عن تحقيق أهداف التنمية الشاملة بالمجتمع، باعتبار أن التنمية الشاملة لا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط، بل تمثل عملية التغير الواعية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية. إذ تهدف التنمية بالإضافة إلى تحقيق زيادة منتظمة في الدخل الحقيقي للفرد إلى نموه الشخصي والمهني ورفاهيته وقدرته على اتخاذ القرار والمشاركة الاجتماعية والسياسية بمجتمعه والاستفادة من مؤسساته المجتمعية.

ولما كانت عملية التنمية الشاملة لا يمكن أن تحقق أهدافها دون مساهمة جميع مؤسسات المجتمع وتساندها والتنسيق بينها من خلال التخطيط الشامل، وأن التربية بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة هما المحددان الرئيسيان لكفاءة المورد البشري المحرك لهذه المؤسسات والمحدد لقدرتها على أداء دورها، فإن التعليم الرسمي تقع عليه مسؤولية مواجهة متطلبات التنمية الشاملة على المدى القريب والبعيد. والتعليم الرسمي في حد ذاته من حيث عدد سنوات

الدراسة ليس ضماناً لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وإنما نوعية هذا التعليم ودرجة كفاءته وارتباط أهدافه بواقع المجتمع وطبيعة العصر ومتطلبات التنمية الشاملة هي المحددة لنتائج هذه العملية. ويتأثر التعليم الرسمي بدوره بالتربية غير الرسمية والنظام الأسري والاقتصادي والسياسي للدولة والمستوى المعرفي والتكنولوجي والنسق القيمي السائد ويؤثر بدوره فيها محدداً درجة مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة بالمجتمع.

ويتضح دور التربية في عملية التنمية الشاملة بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري كعنصر من عناصر الإنتاج بل أكثر هذه العناصر أهمية في الوقت الراهن، والعائد من التعليم على الفرد ومساهمة التربية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وكذلك من الأدوار التي تطالب بها التربية دراسة أسباب القصور في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وإعادة تقييم النظم التعليمية لتحسين نوعية التعليم وكفاءته لمسايرة متطلبات العصر ومواجهة متطلبات التنمية، ودراسة الهدر التربوي باعتبار أن التربية عملية استثمار في رأس المال البشري ينتج عنها عائد على الفرد والمجتمع كأي مشروع استثماري.[13]

لذلك نجد أن مسؤولية التربية لتحقيق التنمية الشاملة مسؤولية كبرى؛ فهي القاعدة التي يتم من خلالها إعداد الإنسان القادر على تنفيذ خطط التنمية ومتطلباتها ولهذا ركزت أغلب نظريات التنمية على أهمية عنصر التربية في بناء الإنسان القادر على تنفيذ خطط التنمية ومعظم الدول العربية بما فيها المغرب لم تحاول حتى الآن إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق خطط التنمية التحقيق الأمثل فكثيراً ما تسمع عن خطط التنمية في هذا البلد أو ذاك، ولكن الواقع يحدثنا عن تخلف يعكسه تدني مؤشرات التنمية البشرية.

4 - التحديات التي تواجه المغرب في مجال التربية والتنمية

يشترك المغرب مع العديد من الدول العربية في التحديات التي تواجه التنمية ومنها :

- تحديات العولمة وكيفية التفاعل مع الثقافات العالمية والانفتاح على التجارب الإنسانية؛
- مواكبة التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها بفعالية؛
- بناء استراتيجيات متكاملة لإدارة المعرفة والمساهمة في تطوير اقتصاد ومجتمع المعرفة؛
- إحداث التغيير وفق استراتيجية مؤسسية متكاملة تهدف إلى التطوير المستمر؛

- توفير فرص التعليم المتميز والتعلم النوعي للجميع، وضبط جودة التعليم ضمن موارد مادية وبشرية محددة.

وحيث أن التربية والتعليم على اختلاف تخصصاتها هي أداة التنمية التي يستهدفها المجتمع حيث ينهض بإعداد الموارد البشرية اللازمة لإدارة عجلة الإنتاج، ويقوم بتهيئة هذه الموارد لكي تحمل مسؤولياتها، فإن الاهتمام بالتعليم ومناهجه ومخرجاته شأن مجتمعي فهو استثمار له، عوائده في إستراتيجية التنمية في مداها المحدد، مما يلزم استعراض أهم التحديات التي يعاني منها النظام التربوي التعليمي والتي تعتبر بطبيعة الحال تحديات ومعوقات للتنمية البشرية الشاملة وهي على النحو التالي :

- الهدر التربوي في التعليم المدرسي: تغيرت النظرة إلى التربية من كونها خدمة إلى كونها استثمار، تساعد في تحقيق التنمية والتطور. وبتغير هذه النظرة تزايد الإنفاق على التعليم لتحقيق التنمية من جهة، وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد من جهة أخرى. وبتزايد الإنفاق والاعتماد المالي للتعليم بدت الحاجة واضحة لدراسة جوانب الهدر التربوي، حيث يتعرض النظام التعليمي وخاصة في المغرب لظاهرتين تحدان من فعاليته وهما: أولا التسرب وثانيا الرسوب. فالأول وفي أبسط معنى له أن يترك المتعلم الدراسة قبل نهاية المرحلة التعليمية التي سجل فيها. أما الثاني أي الرسوب فهو تكرار بقاء التلميذ في الصف الواحد، لعدم اجتياز الاختبار بنجاح. لذلك نصت الخطة الاستعجالية على دراسة مختلف جوانب ظاهرة الهدر التربوي من حيث أبعادها وأسبابها ووضع الحلول للقضاء عليها.

- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي: إن التطور في الهياكل والسياسات والتنظيمات الإدارية التربوية- على سبيل المثال- ينبع في الأصل من الدراسات والأبحاث العلمية، ومن الملاحظ أن هناك قصوراً في مجال الدراسات الخاصة والأبحاث العلمية المرتبطة بتطوير الهياكل والدراسات التربوية التي يحتاجها صانع القرار حتى يتمكن من إحداث التغيرات اللازمة لإدارة النظام التعليمي بفعالية.

- ضعف العلاقة بين الجامعات والتنمية: إن الأصل في التعليم أن يكون في خدمة تنمية المجتمع. ولقد أصبح معيار العلم والتعليم يقاس بمردوده على الفرد والمجتمع، وأصبح معيار نجاح التعليم الجامعي يقاس بانغماسه في شؤون مجتمعاته يتحسس مواطن المشكلات ويشخص الداء ويصف الدواء ويتحسس أيضا حاجات وطموحات المجتمع ويرسم الطريق إلى تحقيق تلك الطموحات.

ومن الملاحظ أن التعليم الجامعي في المغرب وغير من البلدان العربية ظل مرتبطا

بالمؤهلات والشهادات أكثر منه ارتباطا باحتياجات التنمية الشاملة. كما أن جامعاتنا لازالت تركز على الدراسات النظرية دون الدراسات العملية والتطبيقية.

وفي نهاية هذا التحليل يمكن القول بأن التربية والتعليم لم تعد في عصرنا الحاضر أمراً متروكاً للمبادرات الفردية في تعليم النشء، أو امتيازاً وترفاً ينحصر على تثقيف أبناء طبقة من المجتمع، أو ضرباً من الخدمات الاستهلاكية الاجتماعية التي تعمل الدولة على توفيرها لمواطنيها. بل غدت عملية استثمارية تنموية منظمة وشاملة تهدف إلى بناء الإنسان المتكامل وتسعى إلى خدمة المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية.

المراجع المعتمدة

حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، رؤية معيارية، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1999.

محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعرفة، 1985.

عبد الرحيم الحسناوي: مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي، مجلة رباط الكتب، العدد العاشر مقال على الخط:

http://www.ribatalkoutoub.ma

ضياء زاهر: التعليم ونظريات التنمية، دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، نوفمبر 1985، ص: 112.

عبدالله عبدالدايم: التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، بيروت، دار العلم للملايين 1988.

محمد الخوالده وآخرون: التربية والمجتمع والتنمية، عمان، جامعة القدس المفتوحة، 1993.

انطون زحلان : الوعي والعلم والثقافة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

الشعبي، علي عيسي، التعليم ومتطلبات التنمية، التوثيق التربوي، وزارة المعارف، الرياض، العددان 33، 34، 1414-1413هـ.

عبود عبد الغني: التربية ومشكلات المجتمع، القاهرة، دار الفكر العربي، 1980.

Brunel Sylvie, Le Développement durable, PUF, « Que sais-je ? », 2004, Nouvelle édition 2007

François Mancebo, Le développement durable, Paris, Armand Colin, 2006, p.86.

(10) - الشعبي، علي عيسي، التعليم ومتطلبات التنمية، التوثيق التربوي، وزارة المعارف، الرياض، العددان 33، 34، -1413 1414هـ.، ص: 15

(11) – المرجع نفسه، ص: 16

(12) - عبود عبد الغني: التربية ومشكلات المجتمع، القاهرة، دار الفكر العربي، 1980، ص: 25

الهوامش

1 * قدم هذا النص في صيغته الأولى ضمن فعاليات الندوة الدولية التي نظمتها منظمة البحر الأبيض المتوسط للتربية المقارنة بتنسيق مع المدرسة العليا للأساتذة - الرباط أيام 08، 09 و 10 نوفمبر 2009 حول موضوع: «التربية، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية: البرامج و الخيارات السياسية والبيداغوجية».

2 - حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، رؤية معيارية، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1999، ص: 12

3 - محمد الجوهري:علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعرفة، 1985، ص: 42.

4 – Brunel Sylvie, Le Développement durable, PUF, « Que sais-je ? », 2004, Nouvelle édition 2007

5– للمزيد من التفصيل حول تطور مؤشرات التنمية البشرية على المستوى العالمي، يمكن الرجوع إلى الأعداد المختلفة لتقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990. راجع أيضا مقالنا: عبد الرحيم الحسناوي: مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي، مجلة رباط الكتب، العدد العاشر مقال على الخط: http://www.ribatalkoutoub.ma

6 - ضياء زاهر: التعليم ونظريات التنمية، دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، نوفمبر 1985، ص: 112.

7 - عبدالله عبدالدايم: التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، بيروت، دار العلم للملايين 1988، ص: 11

8 - محمد الخوالده وآخرون : التربية والمجتمع والتنمية، عمان، جامعة القدس المفتوحة، 1993، ص: 34.

9 - انطون زحلان :الوعي والعلم والثقافة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988 .

10 - عبدالله عبدالدايم: التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: 32

11 - François Mancebo، Le développement durable, Paris, Armand Colin, 2006, p.86